تكتل البريكس:

تحديات الحاضر وأفاق المستقبل

أ.د على مسعود
أستاذ الاقتصاد و عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - بجامعة بني سويف

مقدمة

على هامش اجتماع الدول الثماني الكبار (G8) المنعقد في جزيرة هوكايدو اليابانية فى عام ٢٠٠٨م، أجتمع زعماء كل من البرازيل وروسيا والهند والصين لبحث تدشين تكتل لبناء نظام عالمي جديد يتسم بالتوازن والتنسيق في القضايا التي تخص الدول الأعضاء وتبني مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا الدولية، ولقد عقدت أول قمة لزعماء التكتل والذي سمي آنذاك بتكتل "بريك"، اختصارا للحروف اللاتينية الأولى من الدول الأعضاء، بمدينة يكاترينبورغ الروسية في يونيه ٢٠٠٩م والتي نتج عنها الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، ثم انضمت جنوب أفريقيا للتكتل في ٢٠١٠م ليصبح الاسم الجديد للتكتل هو "بريكس"(BRICS)، وتعقد قمم سنوية للتكتل أحدثها قمة شيامين ٢٠١٧م بالصين.

ولهذا تهدف الدراسة إلى التعرف على المكانة الاقتصادية لتكتل البريكس والتحديات التي يواجهها وكذلك مستقبل هذا التكتل، وتنقسم الدراسة إلى عدة محاور: يتناول المحورالأول تطور تكتل البريكس، أما المحور الثاني فسوف يتم تخصيصه لمعرفة المكانة الاقتصادية لتكتل البريكس بين دول العالم، ويأتي المحور الثالث ليوضح مستقبل تكتل البريكس والدور المتوقع أن يلعبه في النظام العالمي، أما المحور الرابع فسوف يتم تخصيصه للتحديات التي تواجه التكتل.

أولاً: تطور تكتل البريكس:

يمكن رصد تطور تكتل البريكس، كتكتل سياسي- اقتصادي يهدف إلى تغيير النظام العالمي الحالي والذي يتسم بأنه نظام أحادي القطبية إلى نظام عالمي جديد يلعب فيه التكتل دور واضح على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال تعميق المصالح الاقتصادية بين دول التكتل بعضها البعض وبين دول التكتل من ناحية والدول الصاعدة و النامية من ناحية أخرى، من خلال تحديد توجهات ذلك التكتل وطبيعة القضايا التي يتبناها وآليات تنفيذ تلك التوجهات، وذلك بتحليل إعلانات القمم التسع التي عقدها قادة الدول لهذا التكتل على النحو الآتي:-

(١) قمة يكاترينبورغ ، سبتمبر،٢٠٠٩:

لقد أكدت تلك القمة في إعلانها المشترك على أهمية الدور الذي لعبته الدول العشرون الكبار (G20) فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت أسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي بداية من يوليو ٢٠٠٧، وقد أتخذ إعلان تكتل "بريك" فى هذه القمة فرصة هذا الدور للتأكيد على ضرورة التحول إلى نظام عالمي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وحماية مصالحها وما يعنيه ذلك من ضرورة إصلاح منظومة عمل المؤسسات المالية العالمية بشكل يفسح المجال أكثر للدول الصاعدة لتقوم بالدور المنوط بها فى استقرار النظام العالمي الجديد ومراعاة الطبيعة الخاصة للدول النامية، كما أكدت تلك القمة على ضرورة التعاون الدولي فى القضايا المتعلقة بالطاقة والتعليم والبحث العلمي والعدالة الاجتماعية.

(٢) قمة برازليا ، ابريل ،٢٠١٠ :

لقد أكدت تلك القمة فى إعلانها المشترك على أهميه الدور الذي تلعبه مجموعة الدول العشرون الكبار وأهمية خلق نظام عالمي جديد يراعي التحولات الكبيرة التي حدثت في العالم على أن تلعب الأمم المتحدة دور محوري فى هذا النظام الذي يتيح فرصة أكبر للدول الصاعدة والنامية على المشاركة الفعالة فى القضايا العالمية. كما تطرق الإعلان على ضرورة إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل يغير من القوة التصويتية

في تلك المؤسسات مما يجعل تلك المؤسسات أكثر عدالة وفاعلية فى خدمة القضايا العالمية.

ولقد أكد هذا الإعلان على ضرورة تشجيع المبادرات التي تخدم التعاون بين دول التكتل فى كافة القطاعات، وعلى ضرورة أن يكون التنسيق بين دول التكتل غير مقتصر فقط على القضايا ذات الاهتمام المشترك بل يجب يتعدى ذلك إلى وحدة المواقف فيما يتعلق بالقضايا العالمية، وقد أبرز الإعلان عدد من القضايا العالمية أهمها ضرورة تحقيق أهداف الألفية ومواجهة التغيرات المناخية ومحاربة الفقر والتنسيق فى السياسات المتعلقة بالطاقة والزراعة والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب.

(٣) قمة سانيا، ابريل،٢٠١١:

لقد شاركت جنوب أفريقيا فى تلك القمة بعد انضمامها لتكتل "بريك" وتحول أسمه إلى تكتل "بريكس"، وقد أكد الإعلان المشترك لهذه القمة على أن التكتل يضم ما يقارب من ٣ مليار نسمة، مما يجعله أكبر التكتلات على الإطلاق والذي يعني بدوره أن التكتل سوف يلعب دور فعال فى خدمة البشرية جمعاً من خلال تحقيق العيش فى عالم أكثر مساواة وعدالة، كما أبرز الإعلان دور التكتل والدول الأخرى الصاعدة فى تحقيق الأمن والسلم والاستقرار العالمي، وكذلك النمو الاقتصادي للعالم. كما أكد الإعلان على دعم التكتل للتكتلات الإقليمية لما يمثله ذلك من إحداث توازن في النظام العالمي، وضرورة أن يكون للدول الصاعدة قوة تصويتية أكبر فى المنظمات المالية العالمية.

وقد أكد الإعلان على أنه على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ إلا أن الأمر يحتاج إلى تنسيق أكثر بين الدول فى السياسات الاقتصادية الكلية، وأن ما قامت به الدول العشرون الكبرى أمر فى غاية الأهمية فى هذا الشأن وأن التكتل قدم نموذج جيد للتنسيق على مستوى السياسات الاقتصادية، كما أكد الإعلان أيضاً على ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي لكي يقوم بدور أكثر فاعلية فى هذا المجال.

وقد أبرز الإعلان عدد من القضايا التي اتخذت دول التكتل مواقف موحدة بشأنها فى مجلس الأمن منها على سبيل المثال الوضع فى ليبيا، كما أبرز الإعلان تبني التكتل لعدد من القضايا العالمية أهمها: تحقيق التنمية المستدامة و مواجهة الفقر وتحقيق أهداف

الألفية فى الدول النامية ومحاربة الإرهاب والتوسع فى استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بإعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية لتحقيق مقومات التنمية المستدامة، وكذلك أكد الإعلان على دعم التكتل لتطوير البنية الأساسية فى أفريقيا وتحديث الصناعة بها، وكذلك ضرورة التنسيق فى مجالات العلوم والتكنولوجيا.

(٤) قمة نيودلهي، مارس،٢٠١٢:

لقد أكدت تلك القمة أن تكتل البريكس بما يمثله من ٤٣% من سكان العالم، يعارض التراجع فى قضايا البيئة كما رفض إعلان القمة التدخل فى شئون إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل يهدد عدم استقرار هذا الإقليم، وقد أشاد الإعلان على قدرة دول التكتل فى التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه أعرب عن قلق دول التكتل من عدم الاستقرار الاقتصادي فى منطقة اليورو، وأكد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاضطرابات فى تحركات رؤوس الأموال العابرة للدول بشكل يتسبب فى أزمات مالية تهدد استقرار النظام المالي العالمي، وقد أكد الإعلان فى هذا الصدد على الدور الجيد الذي تقوم به الدول العشرون الكبرى، وعلى أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي بصورة تمكنه من دعم التنسيق بين الدول فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية ويجعله قادر على تحقيق الاستقرار فى النظام المالي العالمي.

ولقد أعرب الإعلان عن قلقه بشأن الوضع فى سوريا وأكد على ضرورة العمل على وقف العنف و دعم حقوق الإنسان فى هذا البلد ودعا الأطراف المتنازعة على ضرورة سلك المنحى السلمي و السياسي لحل الأزمة بسوريا، كما رحب الإعلان بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمبعوث السابق كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة لسوريا، وأكد يجب أن تعمل الجهود على إيجاد حل سلمي للازمة فى إطار الحفاظ على وحدة الأراضي السورية و سيادة حكومتها عليها. كما أكد الإعلان على حاجة أفغانستان لمساعدات ومعونات اقتصادية ودعمها حتى تتمكن من الولوج فى النظام المالي العالمي مما يوفر مصادر تمويل لخطط التنمية بها، وفى هذا الصدد لم يغفل الإعلان ضرورة محاربة الإرهاب، هذا بالإضافة إلى التأكيد على القضايا التي تم طرحها فى القمة السابقة.

(٥) قمة ديربان، مارس،٢٠١٣:

لقد خصصت تلك القمة بصورة أساسية لدعم الشراكة بين تكتل البريكس و دول القارة الأفريقية فى إطار من الشراكة التي تدعم التنمية والدمج والتصنيع في تلك الدول. وقد أعرب الإعلان عن توجه التكتل للتوسع فى التعاون والدعم للدول غير الأعضاء فيه، وفى هذا الإطار أكد الإعلان على أن التعاون والدعم الذي سيقدم للدول الأفريقية سوف يشمل البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا والاستثمارات المباشرة وكذلك التجارة بين الدول الأفريقية ودول التكتل.

وتطرق الإعلان لضرورة إصلاح المؤسسات الدولية وذلك لتحقيق نظام عالي أكثر عدالة واستيعاب لدول العالم الصاعدة والنامية، كما أكد الإعلان على ضرورة التنسيق بين البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار فى النظام المالي العالمي وتسهيل التجارة للدول النامية ودعهم المشروعات الصغيرة بها.

وأشار الإعلان على ضرورة دعم التكتلات الإقليمية فى الدول النامية وتفعيل دورها فى تحقيق الاستقرار فى إطارها، كما لم يغفل الإعلان الوضع في سوريا وفلسطين والكنغو، ودعا إلى ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة ومجلس الأمن دور أكثر فعالية فى إيجاد حلول لها، والجديد فى هذا الإعلان هو صياغة خطة تنفيذية لعمل التكتل وتنفيذ التوصيات التي صدرت عن القمة.

(٦) قمة فورتاليزا، يوليو ،٢٠١٤ :

لقد تم تحديد النمو الاستيعابي واستدامته ووضع حلول للتحديات التي تواجه تحقيقه كمحور للمناقشات فى هذه القمة، ولقد أكد إعلان القمة على أن انفتاح التكتل على الدول الأخرى أصبح من التوجهات الرئيسية له، وفيما يخص تلك القمة فكان تركيزها على فتح أطر التعاون مع دول أمريكا الجنوبية.

ولقد أكد الإعلان على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والتنسيق بين الدول للتعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذلك صياغة رؤية وأجندة التنمية لما بعد عام٢٠١٥ وأكد الإعلان على أن تكتل بريكس سيلعب دور محوري فى خلق نظام عالمي جديد أكثر استيعابا وعدالة للتعامل مع تحديات الأمن والسلم العالميين وتحديات الفقر والإرهاب.

ولقد شهدت تلك القمة اتخاذ إجراءات لتعميق البعد المؤسسي للتكتل، حيث تم توجيه الجهات المعنية بالإحصاءات ووزارات التعليم والصحة لصياغة مؤشرات اجتماعية موحدة، كما تم الاتفاق على تدشين بنك التنمية الجديد (New Development Bank) بهدف تعبئة الموارد المالية لمشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية ، كما تم التوقيع على اتفاقية احتياطات بحجم مبدئي ١٠٠ مليار دولار، كما تم التوقيع بالحروف الأولى على مذكرة تفاهم وتعاون بين مؤسسات ائتمان وضمان الصادرات في الدول الأعضاء في التكتل، كما تم دراسة كيفية إيجاد آلية للتعاون فى مجال التأمين بدول التكتل، وكذلك الترحيب بأي مقترحات بشأن صياغة إستراتيجية للتعاون الاقتصادي وإطار للشراكة الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبين التكتل والدول الأخرى.

وقد أبرز إعلان هذه القمة ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي والذى أعرب عن عدم رضا دول البريكس عنه وكذلك إصلاح البنك الدولي ، وافرد الإعلان مساحة كبيرة لآليات عمل مجلس الأمن لدعم السلم والأمن الدوليين، كما تعرض الإعلان لمنظمة اليونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ودور تلك المنظمات فى تسهيل حركة التجارة والاستثمارات بين الدول.

(٧) قمة أوفا، يوليو،٢٠١٥ :

لقد اتخذت تلك القمة محور الشراكة لدول التكتل كعامل محوري للتطورات العالمية، و تميزت تلك القمة بدعوة رؤساء حكومات تكتلات أخري وهي: تكتل اليورآسيان (Eurasian Economic Union) ومنظمة تعاون شنغهاي Shanghai Cooperation Organization. كما أكد الإعلان، بمناسبة الذكري السبعون لتأسيس الأمم المتحدة وكذلك انتهاء الحرب العالمية الثانية على تقديره للمنظمة ولمجلس الأمن ودورهما فى تحقيق الأمن والسلم الدوليين كإطار سلمي لحل الخلافات بين الدول الأعضاء. هذا بالأضافة الى التأكيد على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص مجموعة الدول العشرين الكبرى ومنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي.

(٨) قمة غوام ، أكتوبر ،٢٠١٦ :

لقد اتخذت تلك القمة توجه يستند على خمس أبعاد رئيسية وهي:

١. البناء المؤسسي لتعميق وتحفيز التعاون بين دول التكتل.

٢. تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها فى القمم السابقة.

٣. دمج آليات التعاون الحالية.

٤. التوصل إلى آليات جديدة للتعاون.

٥. استمرارية آليات التعاون الحالية.

هذا بالإضافة على التأكيد على ما جاء بالقمم السابقة بخصوص تشكيل نظام عالمي جديد وإصلاح المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية.

(٩) قمة شيامين، سبتمبر ،٢٠١٧ :

لقد اختارت تلك القمة لأعمالها محور الشراكة لمستقبل أفضل، وتم دعوة خمس رؤساء دول من قارات مختلفة للمشاركة فى تلك القمة وهي: مصر وتايلاند والمكسيك وطاجيكستان وغينيا. وقد أكد الإعلان بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه وتأكيده فى القمم السابقة على ضرورة تحفيز الاستثمارات فى الدول النامية وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والعلمي معها ودعم الصناعة والاختراع والتعليم والتكنولوجيا بها.

ثانياً: مكانة تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي:

يمكن التعرف على مكانة تكتل البريكس فى الاقتصاد العالمي من خلال رصد ما يحتويه التكتل من موارد بشرية ومساهمته فى الناتج العالمي والتجارة الدولية وكذلك تدفقات الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي، وفيما يلي عرض مختصر لتلك المؤشرات.

(١) السكان والموارد البشرية:

بلغ عدد سكان تكتل البريكس فى عام ٢٠١٦م حوالي ٣,٣ مليار نسمة يشكلون ٤١,٢% من إجمالي سكان العالم يعيشون على مساحة ٢٩,٦% من مساحة الكلية لدول العالم، ومن ثم فإن التكتل يشكل ثقل لا يمكن تجاهله فى النظام العالمي.

(٢) مساهمة التكتل في الناتج العالمي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للتكتل فى عام ٢٠١٦م حوالي ١٦,٨ تريليون دولار بنسبة ٢٢,٣% من الناتج العالمي، مقابل ٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٥م و مساهمة بنسبة ١٠,٦% فقط من الناتج العالمي.

شكل (١)

مساهمة تكتل البريكس فى الاقتصاد العالمي

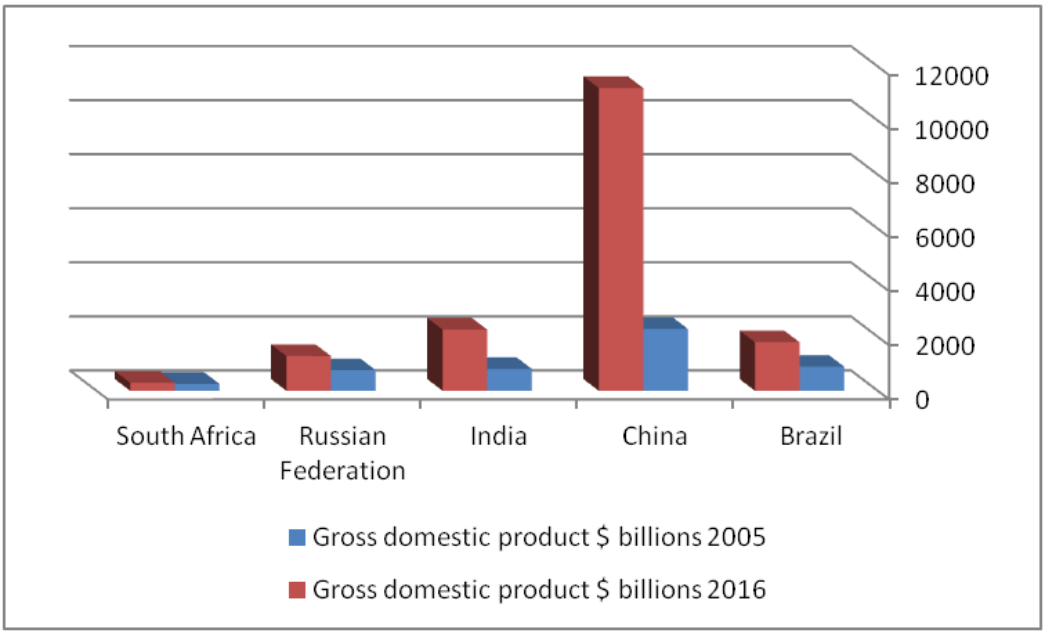

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

يتضح من هذا الشكل ارتفاع مساهمة تكتل البريكس فى الاقتصاد العالمي، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي للصين حوالي ١١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٦م مقابل ٢,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٥م.

(٣) مساهمة التكتل في التجارة العالمية للسلع و الخدمات:

بلغت قيمة صادرات تكتل البريكس فى عام ٢٠١٦م حوالي ٣,٣ ترليون دولار بنسبة ١٦% من إجمالي الصادرات العالمية، مقابل ١,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٥م و بنسبة ١١% من إجمالي الصادرات العالمية فى ذلك العام، وهذا يتضح من الشكل التالى:

شكل (٢)

مساهمة تكتل البريكس فى الصادرات العالمية

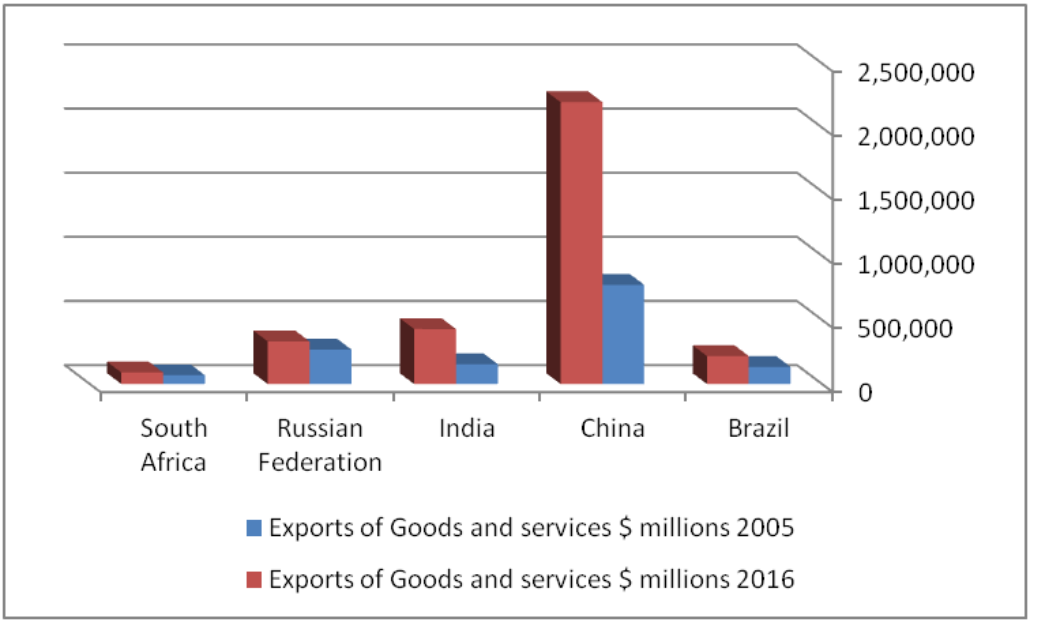

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

يتضح من الشكل (٢) ان الصين هي المساهم الأكبر فى زيادة نصيب تكتل البريكس من حجم الصادرات العالمية، حيث ارتفعت صادرات الصين من ٧٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلى ٢١٩٨ مليار دولار عام ٢٠١٦م.

وفيما يتعلق بواردات تكتل البريكس فقد بلغت فى عام ٢٠١٦م حوالي ٣ تريليـــون دولار بنسبة ١٥% من إجمالي الواردات العالمية مقابل ١,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٥م و بنسبة ٩% من إجمالي الصـــادرات العالمية فى ذلك العام، وهذا يتضـــح فى الشكـــل التالى:

شكل (٣)

مساهمة تكتل البريكس فى الواردات العالمية

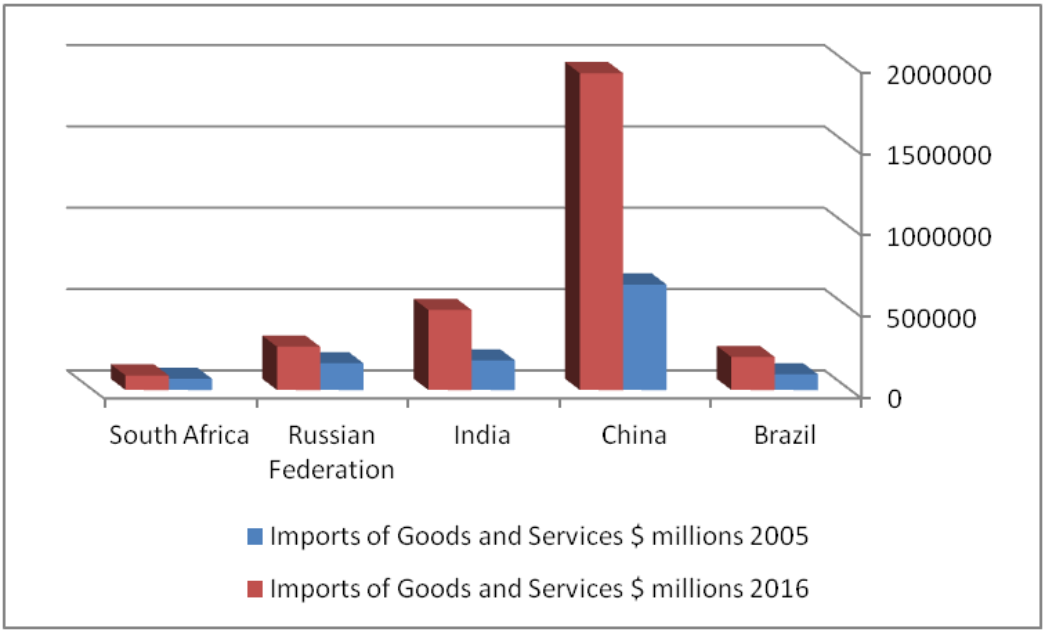

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

يتضح من الشكل (٣) ان الصين هي المساهم الأكبر فى زيادة نصيب تكتل البريكس من حجم الواردات العالمية، حيث ارتفعت واردات الصين من ٦٤٩ مليار دولار عـــام ٢٠٠٥م إلى ١٩٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٦م.

(٤) موقف التكتل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ حجم صافي تلك الاستثمارات فى عام ٢٠١٥م حوالي ٣٦٠ مليار دولار بنسبة ١٧% من صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة لكل دول العالم، وهذا يتضح فى الشكل التالى:

شكل (٤)

اجمالى تدفقات صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول تكتل البريكس

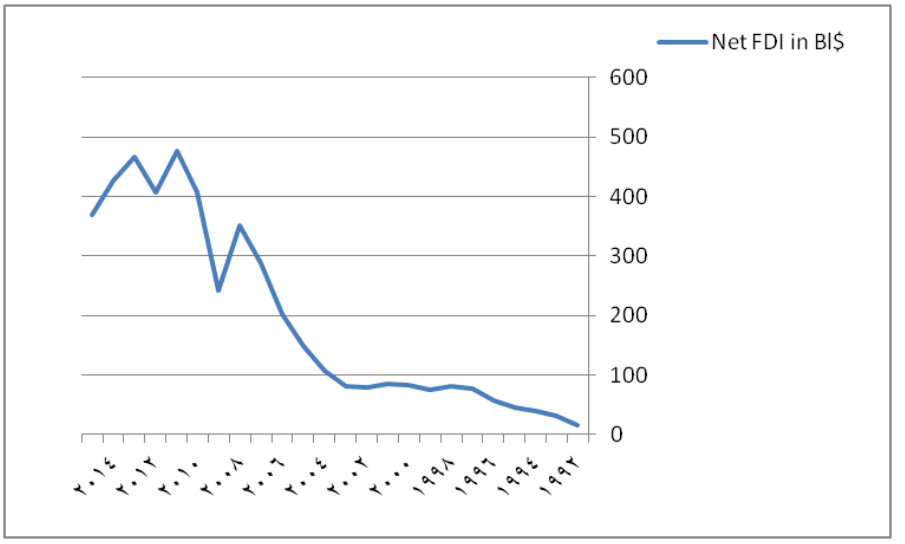

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

يتضح من الشكل أن هناك طفرة كبيرة فى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول التكتل، كما يلاحظ تراجع صافى الاستثمار الاجنبى المباشر فى دول التكتل فى عام ٢٠٠٩ تأثراً بالازمة المالية العالمية، حيث انخفض من ٣٥٠ مليار دولار عـــام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وفى عام ٢٠١٠ شهد قفزة ليسجل ٤٠٩ مليار دولار بنسبة زيادة ٦٣% عن العام السابق .

ومن جانب آخر يتضح ان هناك طفرة كبيره فى صافى تدفقات الاستمار الاجنبى المباشر لدول التكتل وتعتبر الصين المستقبل الأول للاستثمار الأجنبي المباشر وقد ساهمت بشكل كبير فى تلك الطفرة، وهذا يتضح فى الشكل التالى:

شكل (٥)

توزيع تدفقات صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول تكتل البريكس

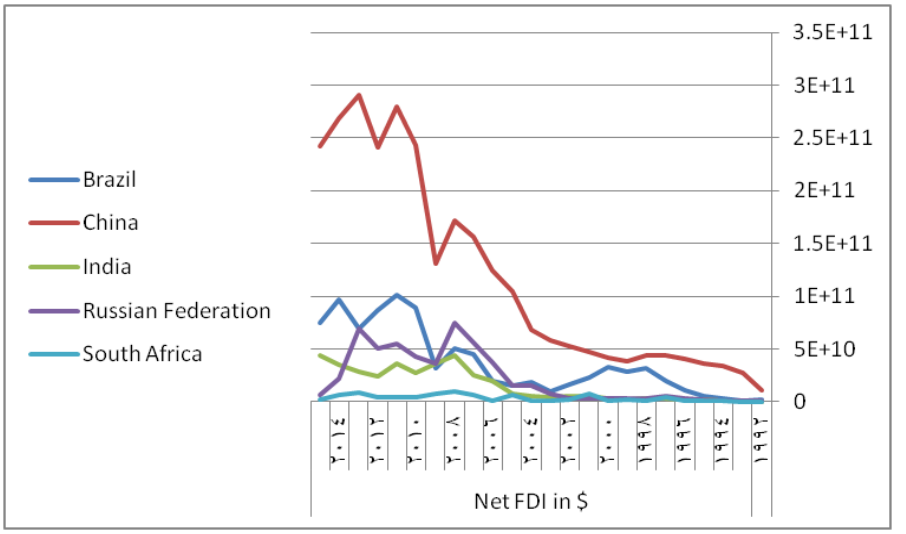

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المباشرة للتكتل فى الدول خارجه، فإن البريكس أصبح مصدر أساسي من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول التكتل فى باقي دول العالم من ٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ م إلى ١٢٦ مليار دولار عام ٢٠١٢م، بمساهمة ٩% من إجمالي التدفقات العالمية، IDC 2014، ويقدر حجم الاستثمارات المباشرة للبريكس فى الدول المتقدمة بحوالي ٤٣% من إجمالي تلك الاستثمارات فى حين تستقبل دول الإتحاد الأوربي ٣٢% منها.

ثالثاً: مستقبل تكتل البريكس:

إن مستقبل تكتل البريكس ومكانته العالمية يتوقف بصورة أساسية على مجموعة من العوامل أهمها: الاستقرار السياسي فى الدول الأعضاء، والتوسع فى العضوية والتنسيق مع دول خارج التكتل، وتطوير مؤسسات التكتل، والأداء الاقتصادي، والقدرة على الابتكار والتطور التكنولوجي، وهذا يتضح فى الاتى:

(١) الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء:

تتسم الدول الأعضاء فى تكتل البريكس بالاستقرار السياسي النسبي مقارنة بدول منافسة لها على الساحة الدولية، و تتوقف قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على هذا الاستقرار على تعميق الديمقراطية فيها ودمج الشباب والأقليات في العملية السياسية، والذي يمثل التحدي الأكبر لدول الصين وروسيا.

(٢) التوسع في العضوية و التنسيق مع الدول و التكتلات الأخرى:

بمراجعة إعلانات قمم التكتل منذ ٢٠٠٩ م وحتى ٢٠١٧ م يلاحظ أن التكتل متحفظ جداً فيما يتعلق بضم أعضاء جدد له، ولكنه فى نفس الوقت هناك تطور كبير فيما يتعلق بالبديل لذلك وهو التوسع فى التنسيق مع الدول والتكتلات الأخرى، فكما هو موضح بالتفصيل فى القسم الأول من هذه الدراسة يلاحظ أن كل قمة من القمم فى الأونة الأخيرة تم دعوة مجموعة من الدول الصاعدة والنامية لحضور فعاليات القمة والتنسيق معها، كذلك هناك توسع فى التنسيق مع التكتلات الأخرى، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح التكتل مهتم بصورة جدية للاستثمار المباشر فى الدول النامية. كما يلاحظ أن المساعدات التنموية لدول البريكس ازدادت بصورة كبيرة وأن التوجه الرئيسي لتلك المساعدات هو الاستفادة المشتركة وباستثناء روسيا فان المساعدات التنموية التي تقدمها دول البريكس لا ترتبط بشروط محددة.

(٣) تطوير مؤسسات التكتل:

حيث أن خلق مؤسسات للتكتل وتقوية هذه المؤسسات يدعم بشكل كبير قوته ومكانته العالمية، وكما تم ذكره بالقسم الأول من هذه الدراسة، نلاحظ أن التكتل اتجه بشكل مباشر لخلق مؤسسات به وتقوية هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال بنك التنمية الجديد (NDB) واتفاقية الاحتياطات والتي خصص له ١٠٠ مليار دولار بصورة مبدئية.

(٤) الأداء الاقتصادي في المستقبل:

يوضح الجدول الآتي ترتيب دول تكتل البريكس ضمن الدول العشرون الكبرى (G20).

جدول (١)

مكانة دول البريكس ضمن الدول العشرون الكبرى

الدولة /السنة	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٥٠**
البرازيل	١٦	١٠	٧	٤
روسيا	–	١٨	١١	٥
الهند	١٢	١٣	١٠	٣
الصين	١١	٦	٢	١
جنوب أفريقيا	–	–	–	–

** تقديرات (2017) **Source: Prasad**

و يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتفاع ملحوظ لمراتب دول تكتل البريكس ضمن قائمة الدول العشرون الكبرى، حيث انتقلت الصين من المرتبة الحادية عشر في عام ١٩٨٠م إلى المرتبة الثانية عام ٢٠١٠م ومن المتوقع أن تصل إلى المرتبة الأولى في عام ٢٠٥٠م، و كذلك الحال بالنسبة للبرازيل وروسيا والهند والتي من المتوقع أن تحتل المراتب الرابعة والخامسة والثالثة على التوالي. ويلاحظ أن الدولة الوحيدة في التكتل التي لم تدخل ضمن الدول العشرون الكبرى حتى ٢٠٥٠م هي جنوب أفريقيا.

(٤) القدرة على الابتكار و التطور التكنولوجي:

إن القدرة على الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجي تتوقف بشكل رئيسي على اهتمام الدول بالتعليم والبحث العلمي، حيث بلغت نسبة الإنفاق العالمي على البحوث والتطوير منذ ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤م نسبة ٢% من الناتج العالمي. ومن الملاحظ أن ما تنفقه دول تكتل البريكس على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها يقل بكثير عن المستوى العالمي، حيث ان الصين هي الدولة الوحيدة التي تتزايد فيها تلك النسبة وأصبحت تقترب من المستوى العالمي فى هذا الصدد، وقد إنعكس ذلك بصورة

واضحة على عدد براءات الاختراعات التي يتم تسجيلها من قبل المقيمين بهـــا، وهـــذا يتضح من الشكل التالى:

شكل (٦)

الانفاق على البحوث و التطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

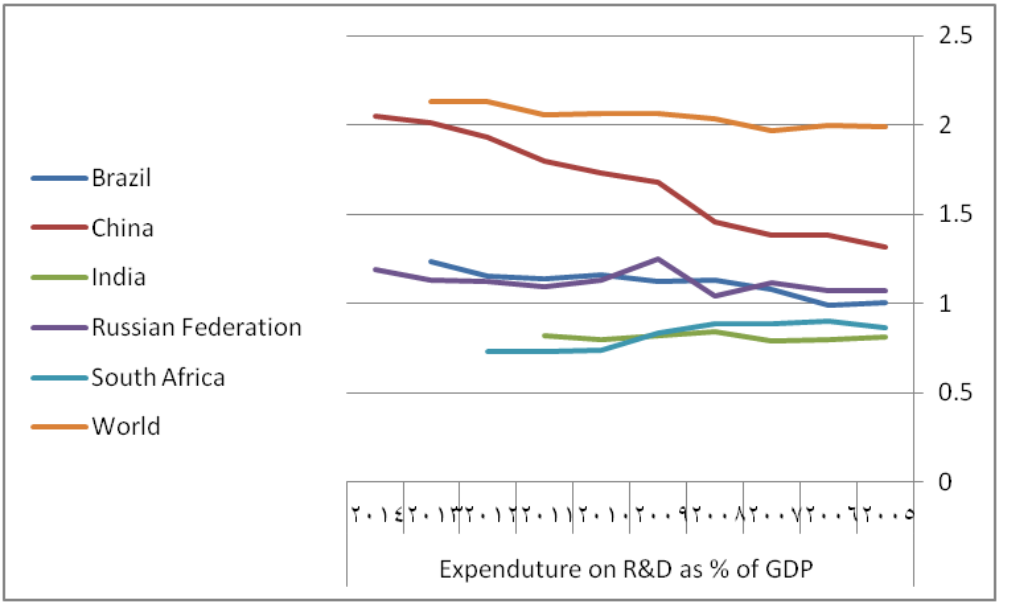

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

ومن جانب آخر يتضح الطفرة الكبيرة التي حدث فى الصين فيما يتعلق بتســـجـــيـــل براءات الإختراع من قبل المقيمين بها، وإن كان الأمر ليس كذلك بالنسبة لبـــاقـــي دول التكتل والتي ما زالت أعداد براءات الاختراعات المسجلة من قبل المقيمين بها متدنـــيـــة للغاية بالنسبة للمستويات العالمية وبالنسبة للإمكانيات البشرية والمادية لتلك الدول، وهذا مايتضح من الشكل التالى:

شكل (٧)
عدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها

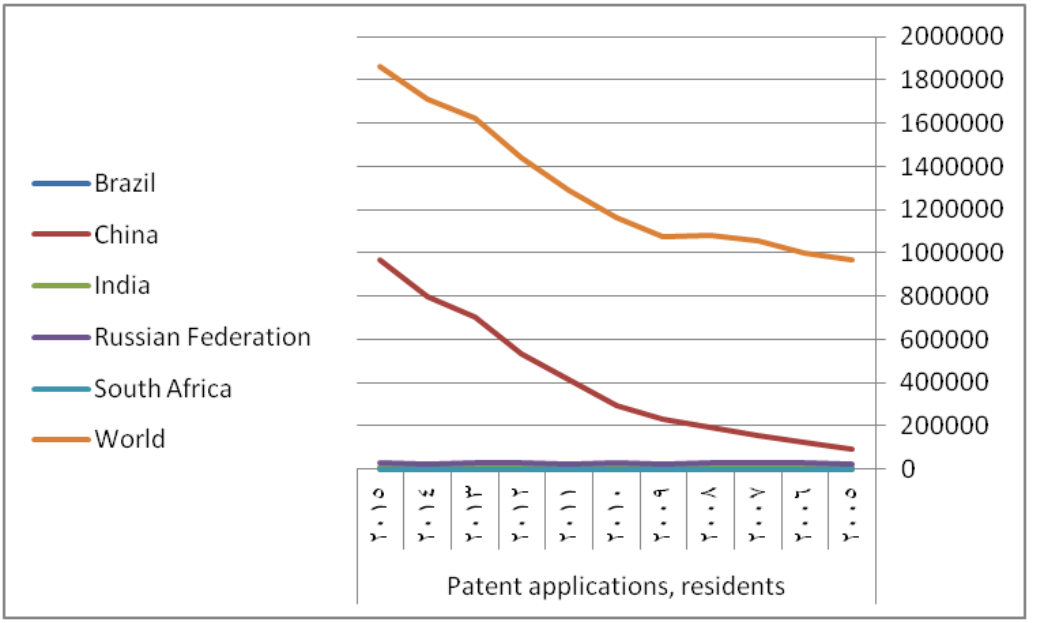

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

كما يتضح تطور مساهمة تكتل البريكس فيما يسجل من براءات الاختراعات على مستوى العالم، حيث ارتفعت هذه النسبة من ١٣,١% فى عام ٢٠٠٥م إلى ٤٥,٦% عام ٢٠١٥م، والمساهم الأساسي فى ارتفاع تلك النسبة هو الصين، وهذا مايتضح من الشكل التالى:

شكل (٨)

نسبة براءات الاختراعات التي تم تسجيلها

فى تكتل البريكس من إجماليها على مستوى العالم

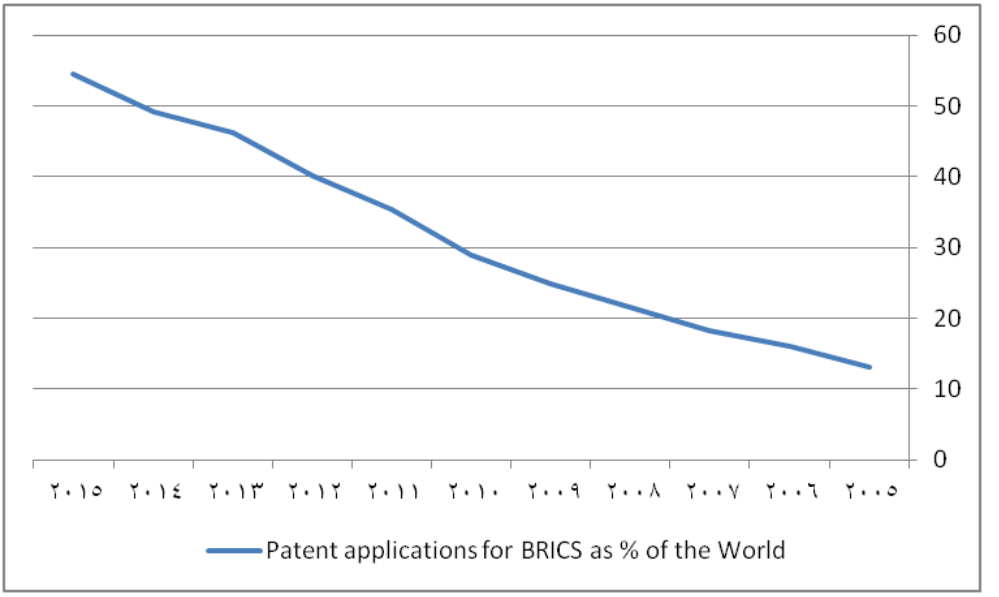

Source: World Development Indicators Database, the World Bank, 2017

رابعاً: التحديات التي تواجه تكتل البريكس:

يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه تكتل البريكس فيما يلي:

(١) الاختلافات الكبيرة بين الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية :

ومما لا شك فيه أن تلك الاختلافات سوف تعيق من قدرة التكتل على تكوين تحالف قوي قادر على فرض رؤية واضحة و تغيير النظام العالمي الحالي على الرغم من وجود كلاً من الصين وروسيا في العضوية الدائمة لمجلس الأمن.

(٢) صعوبة تشكيل مؤسسات داعمة للتكتل:

حيث لا يزال تشكيل بنك التنمية الجديد وتدشين احتياطي نقدي للدول الأعضاء يعانيا من صعوبات بالغة، إذا كان ذلك كذلك فكيف يمكن لدول التكتل أن تقيم مؤسسات تتولى التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وكذلك الوضع بالنسبة للمؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية حيث أن إقامة مؤسسات فوقية لتكتل البريكس يمثل التحدي الأعظم للدول الأعضاء، وبدون إقامة تلك المؤسسات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون باستطاعة تكتل البريكس تغيير النظام العالمي الحالي.

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن تكتل البريكس يتطور بصورة ملحوظة من كونه تكتل سياسي يهدف إلى تحقيق التوازن فى النظام العالمي إلى تكتل سياسي- اقتصادي يسعى إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء ولعب دور أكبر فى السياسة الدولية والنظام المالي والاقتصادي العالمي، فأصبح للتكتل خطط عمل يتم متابعتها وتقويمها من قبل قادة الدول الأعضاء سنوياً وكذلك تم تدشين آليات جديدة مثل بنك التنمية الجديد والاحتياطي لدول البريكس وأيضاً جاري تطوير آليات أخرى، كما يسعى التكتل إلى توسيع دائرة نفوذه من خلال إقامة شراكات بينه وبين التكتلات الأخرى وكذلك بينه وبين الدول الصاعدة والنامية فى كافة المناطق على مستوى العالم.

كما نستنتج من هذه الدراسة تزايد مساهمة التكتل فى الناتج العالمي و كذلك فى التجارة العالمية للسلع والخدمات، وأن التكتل أصبح يحتل مكانة كبرى على مستوى العالم فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه أصبح مهتم بصورة كبيرة بتقديم مساعدات تنموية للدول النامية وفقاً لنموذج مختلف عن النموذج التي تتبعه الدول المانحة فى هذا الصدد، ويتميز نموذج البريكس بكونه يقوم على المنفعة المتبادلة وليس المشروطية.

خلاصة القول بناءاً على التحليل السابق يوصي الباحث باتخاذ مجموعة من التدابير لزيادة فعالية تكتل البريكس فى خلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة فى تناول القضايا العالمية، ومن أهم هذه التدابير:

١. خلق مؤسسات اقتصادية وسياسية فوقية فى دول التكتل للتنسيق فى السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء وكذلك تبني مواقف موحدة فى القضايا العالمية.
٢. ضرورة تحرير تدفقات التجارة والاستثمار بشكل كامل بين الدول الأعضاء، وكذلك تسهيل تحركات الموارد البشرية فيها.
٣. زيادة الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي والتوسع فى تبني مشاريع بحثية مشتركة لتطوير تكنولوجية تخدم الدول الأعضاء.
٤. التوسع فى عضوية التكتل بضم دول جديدة له وكذلك التوسع فى إبرام اتفاقيات اقتصادية بين التكتل والتكتلات الأخرى الفاعلة على الساحة العالمية.

قائمة المراجع

1. BRICS Policy Center (2014), **BRICS and the Challenges in Fighting Inequality**, at: http://bricspolicycenter.org/homolog/uploads/trabalhos/6442/doc/61964930.pdf
2. Degaut, M. (2015) ," Do the BRICS Still Matter? ", ***Center of Strategic & International Studies****,* October 21, 2015 *, at :* https://www.csis.org/analysis/do-brics-still-matter
3. Industrial Development Corporation (IDC), (2014), **Export Opportunities for South Africa in Other BRICS Economies**, *IDC Trade Report, May,* at: https://www.idc.co.za/home/media-room/research- reports.html
4. Karackattu, J. T. ,(2011), **BRICS: Opportunities and Challenges.** ***IDSA Issue Brief***, at: https://idsa.in/system/files/IB_BRICS.pdf
5. Mwase, N. and Y. Yang (2012), **BRICS' Philosophies for Development Financing and Their Implications for LICs***, IMF working paper, WP/12/74, At:* https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp1274.pdf
6. Prasad, B. (2017), "**BRICS and the Global Economy**", *FKMC,* at: http://www.academia.edu/34603635/.docx
7. UNCTAD (2012), **The Rise of BRICS FDI and Africa,** *Global Investment Trends Monitor*, at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaeia2012d20_en.pdf